

بعد الإطلاع على الإتفاقية المشتركة القومية للمسابك والتعدين والبناءات الميكانيكية الممضاة بتاريخ 24 جويلية 1975 والمصادق عليها بقرار وزير الشؤون الإجتماعية المؤرخ في 11 ديسمبر 1975، والصادرة بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 5 المؤرخ في 20 و 23 جانفي 1976،

وعلى الملحق التعديلي عدد 1 لهذه الإتفاقية الممضى بتاريخ 13 أفريل 1983 والمصادق عليه بقرار وزير الشؤون الإجتماعية المؤرخ في 28 أفريل 1983 والصادر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 42 المؤرخ في 7 جوان 1983 .

وعلى الملحق التعديلي عدد 2 لهذه الإتفاقية الممضى بتاريخ 22 فيفري 1989 والمصادق عليه بقرار وزير الشؤون الإجتماعية المؤرخ في 18 مارس 1989 ، والصادر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 20 المؤرخ في 21 مارس 1989 .

وعلى الملحق التعديلي عدد 3 لهذه الإتفاقية الممضى بتاريخ 22 أكتوبر 1990 والمصادق عليه بقرار وزير الشؤون الإجتماعية المؤرخ في 9 نوفمبر 1990 والصادر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 74 المؤرخ في 16 نوفمبر 1990،

وعلى الملحق التعديلي عدد 4 لهذه الإتفاقية الممضى بتاريخ 11 جوان 1993 والمصادق عليه بقرار وزير الشؤون الإجتماعية المؤرخ في 2 أوت 1993 والصادر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 59 المؤرخ في 10 أوت 1993 .

وعلى الملحق التعديلي عدد 5 لهذه الإتفاقية الممضى بتاريخ 23 جويلية 1996 والمصادق عليه بقرار وزير الشؤون الإجتماعية المؤرخ في 24 جويلية 1996 والصادر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 60 المؤرخ في 26 جويلية 1996،

وعلى الإتفاق الإطاري حول مراجعة الإتفاقيات المشتركة المبرم بتاريخ 27 فيفري 1999 بين الإتحاد العام التونسي للشغل والإتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية .

تم الإتفاق على ما يلي :

الفصل الأول - تنقح الفصول 9 و 16 و 52 من الإتفاقية المشتركة المشار إليها أعلاه كما يلي :

الفصل 9 ( جديد ) : مقاييس الإنتاج

تضبط مقاييس الإنتاج بطلب من أحد الطرفين على مستوى المؤسسة من طرف لجنة فنية متناصفة تتكون من فنيين إثنين تعينهما إدارة المؤسسة، وفنيين إثنين يعينهما ممثلو العمال في صورة عدم وجود نقابة أساسية. يمكن تحديد مقاييس إنتاج فردية أو جماعية يراعى في ضبطها بالخصوص طبيعة النشاط وظروف العمل ووسائل الإنتاج بالمؤسسة والمؤهلات المهنية للعامل العادي ، وذلك مع احترام معايير الجودة المعتمدة.

تتم مراجعة مقاييس الإنتاج عند الإقتضاء وخاصة بمناسبة إدخال تغييرات على تنظيم العمل ووسائل الإنتاج .

وفي صورة عدم الإتفاق حول ضبط مقاييس الإنتاج ، فإن الخلاف يمكن عرضه على لجنة فنية قطاعية تتركب من خبير تعينه منظمة أصحاب العمل وخبير يعينه الإتحاد العام التونسي للشغل ( جامعة المعادن ) ، بمساعدة خبير في الميدان تعينه وزارة الشؤون الإجتماعية يعمل على التوفيق بينهما .

الفصل 16 ( جديد ) : أجل الإعلام بإنهاء العمل

إذا اعتزم أحد الطرفين إنهاء عقد الشغل لمدة غير معينة ، فإنه يتعين عليه إعلام الطرف الآخر بذلك بواسطة رسالة مضمونة الوصول توجه قبل شهر من إنهاء العقد .

ملحق تعديلي عدد 6

للإتفاقية المشتركة القومية

للمسابك والتعدين والبناءات الميكانيكية

بين الممضين أسفله :

- الإتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية

- الجامعة الوطنية للمسابك والميكانيك والتعدين

من جهة

- الإتحاد العام التونسي للشغل

- الجامعة العامة للمعادن

من جهة أخرى

. الجدولان عدد 3 و عدد 4 : بداية من غرة جويلية 2000  
. الجدولان عدد 5 و عدد 6 : بداية من غرة جويلية 2001  
ويتمتع العمال الذين يتقاضون أجورا تفوق الأجر الأساسية المطابقة  
لاختصاصاتهم والمضبوطة بجداول الأجر المعمول بها في تاريخ 30  
جوان 1999 بنفس الزيادات المسندة للعمال من نفس الإختصاص والنتيجة  
عن تطبيق جداول الأجر المرفقة بهذا الملحق التعديلي .  
الفصل الثالث : يدخل هذا الملحق التعديلي حيز التنفيذ بداية من غرة  
جويلية 1999 ، مع مراعاة الأحكام المنصوص عليها بالفصلين الأول والثاني  
أعلاه .

تونس في 30 جوان 1999 .

عن المنظمات النقابية للعمال	عن المنظمات النقابية لأصحاب العمل
الأمين العام	رئيس الإتحاد التونسي
للإتحاد العام التونسي للشغل	للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية
الإمضاء : إسماعيل السحباني	الإمضاء : الهادي الجيلاني
الكاآب العام	رئيس الجامعة الوطنية
للجامعة العامة للمعادن	للمسابك والميكانيك والتعدين
الإمضاء : حسن الكنزاري	الإمضاء : محمد بوحنك

وفي صورة عدم مراعاة الطرف المبادر بقطع علاقة الشغل لواجب  
الإعلام بإنهاء العمل ، فإن مبلغ الفرامة المستحقة في هذه الحالة يكون  
مساويا على الأقل للأجر الفعلي المقابل لمدة أجل الإعلام بإنهاء العمل أو  
لمدة المتبقية من هذا الأجل .

ويرخص للعمال في التغيب كامل النصف الثاني من مدة أجل الإعلام  
ليتسنى له السعي للحصول على شغل آخر . وتعتبر مدة التغيب عملا فعليا  
، ولا ينجر عنه أي تخفيض في الأجر أو المنح .

الفصل 52 ( جديد ) : منحة النقل

تسند لكافة أصناف العملة . علاوة على منحة النقل المنصوص عليها  
بالأمر عدد 503 المؤرخ في 16 مارس 1982 المنقح بالأمر عدد 691  
المؤرخ في 19 جويلية 1986 . منحة نقل جمالية ضبط مقدارها الشهري  
كالاتي :

. 12 دينارا بداية من غرة جويلية 2000

. 13 دينارا بداية من غرة جويلية 2001

غير أنه بالنسبة إلى التغيبات التي تفوق مدتها خمسة أيام في الشهر  
يقع التخفيض في المقدار الشهري لهذه المنحة وذلك عن كل يوم غياب .

الفصل الثاني . تطبق جداول الأجر المرفقة بهذا الملحق التعديلي  
حسب التواريخ التالية :

. الجدولان عدد 1 و عدد 2 : بداية من غرة جويلية 1999